الحركات الإسلامية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: رؤية نظرية

د. مرزوقي عمر
أستاذ محاضر، جامعة باتنة 1

أ. صحراوي فايزة
أستاذة باحثة، جامعة تلمسان

ملخص:

يحاول هذا المقال البحث في أثر الحركات الإسلامية على عملية التحول الديمقراطي بالوطن العربي في ظل التحولات الراهنة التي تشهدها المنطقة، خاصة وأن هذه التحولات قامت بإعادة تشكيل المشهد السياسي عامة والإسلامي خاصة وبشكل جذري، إذ تعد العلاقة بين الحركات الإسلامية وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي معقدة، والتي تتراوح بين القبول بالنظم الحاكمة، والانخراط في العمل السياسي السلمي والمشروع، أو استخدام القوة وممارسة العنف للإطاحة بهذه النظم، هذا من جهة الحركات الإسلامية ، أما بخصوص استراتيجيات تعامل النظم الحاكمة مع هذه الحركات نجدها على الأغلب تراوحت بين ثلاث استراتيجيات: الإقصاء والاستبعاد، الاستيعاب،وإما التحالف.

Résumé:

This article attempts to research in the effect of the Islamic movement son the democratization processing the Arab homeland under the current transformations which the region is witnessing, especially and that these transformations have reshaped the political scene generally, and the Islamic particularly and drastically, where the relationship between the Islamic movement sand the democratization process in the Arab homeland is considered complex, which range between the acceptance of the ruling regimes and engaging in peaceful and licit political action, or the use of force and exercise the violence for the overthrow of these regimes, this on the one hand the Islamic movements, as for the dealing strategies of the ruling regimes with these movements, we find it mostly ranged between three strategies: the exclusion and the exile, the assimilation, and either the coalition.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

يعدّ الدين أحد العناصر الهامة ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي، حيث كان لبابا الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية دور هام في عملية التحول في كثير من الدول لدرجة أن هناك من راح يصف هذه الموجة بـ «الموجة الكاثوليكية». وقد طرحت الأدبيات التي تناولت العلاقة بين الدين وعملية الدمقرطة العديد من القضايا والإشكاليات، لاسيما وأن المعتقدات والفاعلين الدينيين في دول ومناطق مختلفة من العالم كان لهم علاقات متباينة مع النظم الحاكمة، كما لعبوا أدواراً متفاوتة في عملية التحول الديمقراطي،وأكثر من هذا فإن الدين يمكن أن يُوظف في سياقات سياسية وثقافية مختلفة لدعم عملية التحول الديمقراطي أو لتبرير الاستبداد(حماد.2001.ص12).

في هذا الإطار شكّل–ولا يزال- انعكاس العامل الديني على عملية التحول الديمقراطي بالدول العربية أهم المجالات البحثية التي يجب التركيز عليها، وذلك للمكانة التي يشغلها الدين في الثقافة العامة للمجتمعات العربية، وازدياد دور الأحزاب والحركات السياسية التي ترفع شعارات دينية إسلامية في الخريطة السياسية في شتى أرجاء المنطقة العربية، خاصة في ظلّ الصعود السياسي للإسلاميين في مرحلة ما بعد الثورات والانتفاضات، فإن قضية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية باتت مطروحة بقوة أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة في ظل وجود تراث ضخم من الأدبيات السابقة التي قرنت الحركات والتنظيمات الإسلامية بل والإسلام ذاته بالتسلطية والاستبداد. ورغم أن الإسلاميين لم يطلقوا شرارة ثورات ما عرف بـ "الربيع العربي" في البلدان العربية، وإن كانوا قد شاركوا فيها بعد انطلاقتها مثلهم مثل غيرهم من القوى والتنظيمات السياسية، إلا أنهم كانوا من أكبر المستفيدين منها خاصة في دول مثل تونس ومصر والمغرب، حيث انتقلت أحزاب وحركات إسلامية من خانة التهميش والإقصاء، ومن مواقع المعارضة أو المشاركة المحدودة في العملية السياسية إلى مواقع السلطة والحكم، ومن المفارقات التي تسترعي الانتباه أن أول رئيس مدني منتخب في مصر جاء من صفوف جماعة الإخوان المسلمين

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف أثّر صعود الحركات الإسلامية على عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي في ظل التحولات الراهنة التي تشهدها المنطقة؟

لقد تعددت التسميات التي أطلقت على الظاهرة الإسلامية، إذ نجد منها :"التيارات الإسلامية" أو"الصحوة الإسلامية" أو "اليقظة والبحث" أو"الحركة الإسلامية" أو "الإسلام المسلح"، إلى أن برز مؤخرا مفهوم "الأصولية" الذي رغم حداثته إلا أنه الأكثر شيوعا، لما تركه هذا المصطلح الأخير من ظلال سلبية على عملية التحول الديمقراطي ، وجعل من الأصولية الإسلامية عاملا من عوامل عدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار في الدول العربية وقرينة بالعنف والتطرف، وفي هذا الإطار سيحاول الباحثان إعطاء رؤية نظرية لعلاقة الحركات الإسلامية على اختلافها بعملية التحول الديمقراطي من خلال التطرق لأهم العوامل المؤثرة في ذلك.

أولا: الديمقراطية في فكر الحركات الإسلامية:

من القضايا المختلف عليها أساسا بين الإسلاميين وغيرهم في العالم العربي قضية الديمقراطية، حيث اتهمت أطراف عديدة خصوصا من الليبراليين الحركات الإسلامية بسوء نيتها تجاه الديمقراطية، وإيمانها المرحلي بها، ومن جهة أخرى، بذل الإسلاميون قصار جهدهم لإثبات جدارتهم في وصف الديمقراطية، وقدموا أمام هذا الادعاء العديد من الحجج النظرية والعملية،وعلى الرغم من طول أمد هذا النقاش،وتعدد منظوراته استمر سوء الفهم والتفاهم.

ما يهمنا في هذا المجال هو دراسة مفهوم الديمقراطية بصيغه المتداولة في عقل وأطروحات الحركات الإسلامية، وعليه، نجد بعض هذه الحركات تعتقد أن الديمقراطية كمنهج كفيلة بتذليل كل المشكلات التي تعترض التقدم والتنمية وينهي كل الحروب الأهلية والعوامل الدافعة للعنف، بينما يجد البعض الآخر تفسيره في عوامل أخرى ربما تزيد أو تنقص من أهمية الديمقراطية كآلية تنظيم سلمية لتعارض مصالح البشر.من هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى كيفية قراءة الإسلاميين (تحديدا المفكرين والقادة)هذه المسائل وآلياتها، ولماذا انقسموا عليها بين رافض للفكرة إذا كانت تعني محاربة العقيدة وقابل لها إذا كانت توافقها؟

في هذا السياق،قام المفكر المصري "زكي أحمد" باستعراض تاريخ فكرة الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، فيذكر أنها كانت حاضرة في أعمال الإسلاميين الفكرية منذ حركة الإصلاح الإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى هذا الوقت، إلا أنه حضور محدود وعرضي متأثر بظرف الزمان والمكان، وقد صنف المفكر تلك الأعمال الفكرية في مجال الديمقراطية إلى أربع مدارس، هي كالآتي(نويهض.2009.ص38):

المدرسة الأولى: حاولت إبراز ديمقراطية الإسلام مقابل ديمقراطية الغرب، إذ تأتي محاولة الأديب المصري "عباس محمود العقاد" في الطليعة من خلال كتابه "الديمقراطية في الإسلام" الذي أثّر في جيل من الباحثين، فصدرت بعده دراسات منها "نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام" لـ "محمد جلال شرف" و"الفكر السياسي في الإسلام: شخصيات ومذاهب" لـ "علي عبد المعطي محمد" و"محمد جلال شرف"،وبعد العقاد صدر كتاب المفكر الإسلامي الجزائري "مالك بن نبي" تحت عنوان "حول الديمقراطية في الإسلام" أكد فيه على الشورى و دلالاتها السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدرسة الثانية: حاولت إبراز نظرية الشورى في الإسلام مقابل الديمقراطية في الغرب، وأبرزها محاولة "حسن الترابي" في كتابه " نظرات في الفقه السياسي" وكتاب عبد الحميد الأنصاري " الشورى وأثرها في الديمقراطية".

المدرسة الثالثة: حاولت التشكيك بالهجوم على ديمقراطية الغرب، وأبرزها محاولة "خالد محمد خالد" في كتابه "الديمقراطية...أبدا"، وكتاب " مذاهب فكرية معاصرة" لـ"محمد قطب".

المدرسة الرابعة: رفضت الديمقراطية واعتبرتها فكرة لا تمت للإسلام بصلة، أبرزها كتاب "أساس الحكومة الإسلامية" لـ"كاظم الحائري"، وكتابات حزب التحرير الإسلامي و مؤسسه "الشيخ تقي الدين النبهاني".

وفيما يخص تقديم فكرة التعددية وتراجعها، يربط الباحث المصري "فهمي هويدي" الأسباب بالواقع الإسلامي وعصور التراجع والاستبداد السياسي، و يلاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين تحفظت على فكرتي الحزبية والديمقراطية في وقت مبكر، كذلك كان الموقف التقليدي للجماعة الإسلامية في الهند وباكستان، إذ يشير إلى محاضرة مؤسس الجماعة الشيخ "أبو الأعلى المودودي" التي ألقاها عام 1939وأكد فيها أن الإسلام يأبى أن يتحزب أهل المشورة،لكن سرعان ما تغير موقف الجماعتين الإسلاميتين في الهند وباكستان في الثمانينيات والتسعينيات حين قبلتا بفكرة التعددية، كما حصل التطور نفسه في فكر جماعة الإخوانبمصر(هويدي.1993.ص 72).

كما يربط "هويدي" التطور المذكور بتطور الفكرة نفسها واختلاف ظروفها المكانية والسياسية، أي أن تطورها جاء في سياق التصالح معها، فبعد أن زالت تأثيرات الاشتباك مع الغرب الاستعماري تصرف العقل الإسلامي بوعي كاف حين ميّز بين ما هو حضاري في الغرب وبين ما هو سياسي،كما يناقش "هويدي" أفكار الجماعات المتشددة كالجماعة الإسلامية بمصر (التي كانت محظورة) التي تعتبر الديمقراطية على النقيض من الإسلام، فيرى في كلامها شذوذا على الخطاب الإسلامي العام، و يثبت فتوى الشيخ "يوسف القرضاوي" التي صدرت في نهاية الثمانينات والتي يؤكد فيها أن التيار العام والأساسي مؤيد للتعددية والديمقراطية، وأن جوهر هذه الأخيرة يشمل الانتخاب والاستفتاء العام، ترجيح حكم الأكثرية وتعدد الأحزاب السياسية في مقابل حق الأقلية في المعارضة،إلى جانب حرية الصحافة واستقلال القضاء، وغيرها من الشؤون والمسائل.وينتهي في فتواه لتأكيد أن الشورى الإسلامية تقترب من روح الديمقراطية أو جوهر الديمقراطية يقترب من روح الشورى الإسلامية التي أوجبت على الحاكم أن يستشير، وعلى الأمة أن تنصح، فالحاكم في نظر الإسلام وكيل عن الأمة أو أجير عندها(هويدي.1993.ص 73).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ويؤكد "الصادق المهدي" في كتابه "تحديات التسعينيات" أن الإسلام جاء بمبادئ سياسية مثل الحرية والعدالة والمساواة وضرورة الحكم للجماعة وأن يكون الأمر شورى (مشاركة) و ينتهي إلى القول أن هذه المبادئ التي أتى بها الإسلام منذ خمسة عشر قرنا تطورت حتى ماثلتها النظم الديمقراطية الحديثة.

انطلاقا مما سبق ذكره وتأسيسا عليه،نلاحظ أن الخطاب الإسلامي انفتح باحتشام على مفهوم الديمقراطية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى الربع الأخير من القرن العشرين، وظهرت في ثناياه مجموعة نصوص فكرية وبيانات سياسية توظف هذا المفهوم توظيفا خاصا ومميزا، ومع تقدم السنين وإشراف القرن العشرين على الانتهاء اكتسب الخطاب الإسلامي عن الديمقراطية هويته المستقلة. وترجع أسباب هذه الصحوة الديمقراطية الإسلامية عموما إلى عاملين رئيسيين (عوض.1993.ص.228):

1. اشتداد وطأة الاستبداد على الحركة الإسلامية ومعاناتها الشديدة من القمع ومصادرة الحريات، وفي هذا السياق يقول "راشد الغنوشي" تعليقا على مواقف بعض الإسلاميين السلبية من الديمقراطية ونقدا لها: "إن عجبي لشديد من أناس مطحونين بالدكتاتوريات مقهورين بالاستبداد، وهم مع ذلك بدل أن يتصدوا لخصمهم الحقيقي: الاستبداد، نراهم يختلقون مشكلات مع الديمقراطية".

2. المناظرات المفتوحة في شأن النظام الديمقراطي بين الحركة الإسلامية والتيار العلماني، إذ كانت ولازالت –كما سبق الذكر- في نظر قطاع عريض من النخبة العلمانية متهمة في صدق نواياها تجاه الديمقراطية،وهو ما دفعها إلى توضيح موقفها من القضية وتأصيله من خلال مجموعة أعمال ونظريات.

لقد تمخض هذا الحراك الفكري لدى الإسلاميين عن مجموعة مواقف وخطابات عن الديمقراطية يصب معظمها في الاحتفاء بالبعد الأداتي والتقني للديمقراطية ويقصى في المقابل بعدها الفلسفي. ومن بين الأسماء الفكرية الكبيرة التي ساهمت نوعيا في هذا الحراك وتميزت بأفكارها ووجهات نظرها نجد "حسن الترابي" وعالم المقاصد "أحمد الرسيوني" و "راشد الغنوشي" إلى جانب "غازي صلاح الدين" والشيخ "عبد السلام ياسين"،وتكاد هذه الرموز تجمع على أن الديمقراطية هي تنزيل لمبدأ الشورى الذي عرفته الثقافة والتاريخ الإسلاميان.

حيث نجد أن الشورى في نظر "الرسيوني"هي مبدأ وقاعدة أخلاقية وحقوقية، وأن الديمقراطية في جميع العصور ما هي إلا تنظيم وتنزيل لمبدأ الشورى، فقد اتخذ تنظيم الشورى أشكالا متعددة أشهرها وأنضجها وأكثرها انتشارا هو الشكل الديمقراطي، أي أن المفهوم الأداتي والتقني للديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتمثل في "أنها عبارة عن صيغ وأشكال لممارسة الشورى، من خلال الرجوع إلى الأمة وإقرار سيادتها في إطار ما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية".

وغير بعيد عن "الريسوني" رأى "راشد الغنوشي" أن الديمقراطية هي بضاعتنا التي ردت إلينا إنها الشورى، على اعتبار أن هذه الأخيرة في الإسلام ظلّت في معظم عهوده قيمة أخلاقية تصلح للوعظ والإرشاد في أيام الجمعة ولم تتحول إلى نظام سياسي، في حين أن الغرب قد طوّر الشورى وحوّلها إلى نظام سياسي".

هذا ويركز الشيخ "راشد الغنوشي" على تناقض الإسلاميين فيذكر أن "الإسلامي بصفة عامة واقع في مفارقة عجيبة، فهو من ناحية ضحية القمع والإقصاء العلماني ولذلك فهو يطالب بالحرية و قد يعتمد حتى على المنظمات الإنسانية في الضغط على الحكام المستبدين، ولكن كأنه هو الآخر يحمل عقلية إقصائية لخصومه أو هو يخشى تلك الحرية التي يطالب بها ولذلك بمجرد أن يظفر بها حتى يخنقها ويضيق نطاقها"(توفيق إبراهيم.1993.ص. 247).

يصف "الشيخ الغنوشي" هذا الموقف بـ"اللا أخلاقي". فكيف أطالب العلمانيين بحق أحرمهم منه لحظة التمكن؟. وعلى هذا الأساس يطالب باستحداث "ثقافة إسلامية جديدة تستوعب ثقافة العصر"، لأن الدعوة حتى تنجح في بيئة جديدة لا مناص من تفاعلها مع ظروف تلك البيئة، ويحدد شروط نجاح الثقافة الجديدة بنقاط عدة أبرزها "أولوية الحرية على الإكراه" و "المنهج السلمي الديمقراطي" لأن التقدم البطيء الذي تحققه أساليب العمل السلمي كثيرا ما فاقت جدواها المغامرات، كما يرفض الاستراتيجيات المتناقضة داخل التنظيم الواحد من خلال الدمج بين إستراتيجية التغيير السلمي والتغيير العنيف، ويؤكد أخيرا على الحوار في مختلف أشكاله والتداول السلمي على السلطة وتنظيم الأمة في مؤسسات شعبية قوية تدار طبعا بالشورى.

وفي السياق ذاته، إن موقف "حسن الترابي*" قريب من هذه المواقف المذكورة، إذ لا ينكر إفادة الحركة الإسلامية في السودان من الديمقراطية على مستوى كيانها الداخلي وحركتها في المجتمع، لكن في المقابل لا يعتبر المنهج الإصلاحي الديمقراطي مطلق الصلاحية والنفع.

ورغم مرور عدة عقود لم يمنع ذلك من استمرار رفض أفكار الجماعات الإسلامية للمبدأ الديمقراطي بصورة أو بأخرى، إلا أن هذا الرفض ليس كتلة واحدة، تتفاوت في تسويغها الرفض أو التحفظ حيال هذه الفكرة أو قبولها المشروط أو المقيد، فهذا المبدأ يشكك في قدرته العلماء على قيادة المجتمع الإسلامي وهو يقوم ضمنيا على انقسام المجتمع إلى أجزاء، بدل إعلاء الوحدة بين مكوناته كما يوصي القرآن الكريم والسنة، كما يرتبط بميراث ونظم الغرب، فضلا على أن تطبيقه بصورة انتقائية في العالم العربي لم يسفر عن أن تطور سياسي جوهري، وهذه الأسباب هي التي يعتمد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها القادة الإسلاميون في وقتنا هذا لتبرير موقفهم من العملية الديمقراطية برمتها،وهكذا أعلن علي بلحاج _أحد زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر_عقب فوز حزبه في الانتخابات المحلية في 12 يونيو 1990 أن انتصار حزبه لم يكن نصرا للديمقراطية وإنما نصر للإسلام..."وقد رفض عموما أن ترد في حديثه أي إشارة لمفهوم الديمقراطية.

ثانيا: استراتيجيات تعامل الحركات الإسلامية مع النظم الحاكمة في الوطن العربي:

شكّلت الحركات الإسلامية العصب الرئيسي للمعارضة السياسية في العديد من الدول العربية، وفي هذا الإطار تبنت الحركات المعنية إستراتيجيتين في التعامل مع النظم الحاكمة:

***الإستراتيجية الأولى:**جوهر هذه الإستراتيجية القبول بالنظم الحاكمة،والانخراط في العمل السياسي السلمي والمشروع، في إطار تشكيل أحزاب سياسية أو تحول الحركة إلى حزب، والمشاركة في الانتخابات العامة وممارسة العمل البرلماني عبر أساليبه المختلفة، فضلا عن المشاركة في انتخابات النقابات المهنية، والتواجد على صعيد المجتمع، سواء من خلال ممارسة الدعوة، أو الانخراط في أنشطة اجتماعية وتربوية وصحية، وأمثلة ذلك كثيرة ومتعددة، كمشاركة الإخوان المسلمين خلال الثمانينات بمصر في الانتخابات البرلمانية حيث شاركوا في انتخابات عام 1984 و 1987، وقاطعوا انتخابات 1990 ثم عادوا وشاركوا في انتخابات عام 1995 وعام 2000، كما شارك حزب التجمع اليمني للإصلاح في كل الاستحقاقات الانتخابية منذ عام 1990، فضلا عن الجزائر، حيث شاركت أحزاب ذات توجهات إسلامية في العمليات الانتخابية التي شهدتها البلاد منذ أواخر الثمانينات (حرب.1987.ص.17).

***الإستراتيجية الثانية:**انتهجت بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية هذه الإستراتيجية القائمة على استخدام القوة وممارسة العنف للإطاحة النظم الحاكمة، وذلك على غرار ما فعلته الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد وتنظيم طلائع الفتح في مصر، والجيش الإسلامي للإنقاذ، والجماعة الإسلامية المسلحة،والتنظيمات المسلحة الأخرى في الجزائر، فضلا عن الأعمال التي انخرطت فيها قوى المعارضة الشيعية في البحرين(حرب.1987.ص.19).

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ قضية العنف وعلاقته بالعمل السياسي قد خاض فيها المفكرون القدماء والفقهاء المسلمين بوجه خاص، وكان سؤالهم يدور حول هذه المسألة: هل يلزم الخروج على حكم جائر وتغييره بالقوة؟ هل يجب مواجهة سلطة قائمة فقدت شرعيتها؟. قلة هم الذين أجازوا ذلك، أما أغلبهم فقد أفتوا بالسلب، أي أن فقدان نظام حكم للشرعية لا يجب تغييره باليد، وتبريرهم في موقفهم الغالب هذا هو ما يؤدي إليه الخروج على النظام القائم من "فتنة"أي وضعية "اللاسلطة"، وإنه مهما يكن فإن وجود سلطة حتى ولو كانت جائرة، أفضل من "لا سلطة"، نعم هم قد شرطوا شرط "القدرة" لمن يتصدى لسلطة جائرة، بمعنى أن يكون قادر على إحلال سلطة بدل أخرى، نظام بدل آخر، دون الوقوع في فوضى "الفتنة" أو "اللاسلطة"، كما أن شرط "القدرة" هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شرط تعجيزي، لأنه يتطلب ضمان مسبق لنجاح العملية، فإذا نجح أضفى الفقهاء على النظام الجديد صفة الشرعية، وإذا ما فشل فهو لن يكون متوفر على شرط "القدرة" الذي اشترطوه.

فالقضية هنا ليست هل هذا النظام القائم كافر أو غير كافر؟ لأنه وكما رأى الشيخ "راشد الغنوشي" أن منهج التكفير سيتغيّر كثيرا بتنوع الأجوبة، يعني لو قلنا مثلا أنه كافر فهل الكفر لوحده عنصر كاف في تحديد نوعية التعامل مع السلطة؟ طبعا لا، فالإسلام لم يفرض علينا محاربة كل كافر بل فتح أمامنا خيارات كثيرة لقوله تعالى: "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" (القرآن الكريم.سورة الممتحنة.الآية: 08).

هذا التنوع مهم جدا أي أن نطمئن إلى أن الإسلام يفتح أمامنا خيارات عديدة، وأن الذي يحدد نوعية هذا الخيار هو فقه الواقع،وحسب رأيه فإن خيار المهادنة والمشاركة والمصالحة والحوار والمفاوضة ينضج في الحركة الإسلامية اليوم على حساب خيار القطيعة والمصادمة،وإنما بثمن غال نتيجة ضعف الفقه السياسي.

ثالثا: استراتيجيات تعامل النظم الحاكمة مع الحركات الإسلامية في الوطن العربي:

فيما يخص كيفية تعامل النظم الحاكمة مع الحركات الإسلامية في الوطن العربي، كانت هناك ثلاث استراتيجيات هي كالآتي:

- الإستراتيجية الأولى: الإقصاء أو الاستبعاد:

وقد تبنت هذه الإستراتيجية النظم الحاكمة في كل من سوريا (الإخوان المسلمين)، ومصر (بالنسبة لجماعات التطرف والعنف وجماعة الإخوان المسلمين)، تونس (حركة النهضة) - قبل قيام الثورات العربية و بعدها-، الجزائر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والجماعة الإسلامية المسلحة) ...الخ، وتنظر الأنظمة الحاكمة في هذه الدول إلى الجماعات الإسلامية المسيسة على أنها تنظيمات غير مشروعة، تعمل على احتكار الدين الإسلامي وتوظيفه لخدمة أهدافها السياسية في الاستيلاء على السلطة، كما أنها تمارس العنف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تبني نظام سياسي محرض عليه.

فهي ترفض التعامل مع الإسلاميين، عملا بمقولة "ليس في القنافذ أملس"، وترى في القوى الإسلامية بمختلف توجهاتها دعاة للتطرف ونشر بذور العنف والإقصاء داخل المجتمع، ومن ثمة فإن أيّ محاولة للتواصل السياسي معهم ستكون مخفقة، لأنها تتعامل من بنية مرجعية وفكرية منغلقة لا تستطيع تطوير نفسها من الداخل و التأثير في محيطها، بقدر ما تناور بحسب الظروف السياسية حتى يتسنى لها الانقضاض على النظام وتقويضه مادامت لا تؤمن بالوسائل السلمية للتغيير،إن ما يفسر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشدد هذا الطرح هو اعتناقه من طرف قوى سياسية متشددة نافذة في السلطة لها مواقف مفرطة في السلبية من الإسلاميين، فتنظر إليهم بمنظار واحد لا يمكّن من التمييز بين المعتدل منهم والمتشدد والخارج على القانون (العوضي. 1979.ص.83).

هذا وتقوم السياسة الاقصائية على عدة أساليب وآليات أبرزها: الأساليب الأمنية المتمثلة في المواجهات الأمنية المسلحة مع الجماعات المعنية، والتي نجم عنها وقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف قوات الأمن والجيش(كما هو الحال في الجزائر)، وفي صفوف الجماعات المعنية وصفوف المواطنين الأبرياء، فضلا عن تنفيذ عمليات اعتقال واسعة في صفوف كوادرهاته الحركات ونشطائها، وهناك الأساليب القانونية التي تمثلت في استمرار العمل بقوانين الحصار والطوارئ، وإصدار قوانين جديدة، وتعديل بعض القوانين القائمة بما ينطوي على تشديد العقوبات على من تتم محاكمتهم من أعضاء الجماعات المعنية، وهناك أيضا الأساليب الإعلامية التي تمثلت في شن حملات دعائية إعلامية على الجماعات المتشددة ووصفها بأنها جماعات إرهابية متطرفة تسعى للإضرار بالمصالح العليا للوطن وتخريب الاقتصاد الوطني وتعمل لحساب جهات أجنبية معادية (قويبي.1995.ص.211).

وإذا كانت سياسة الإقصاء قد نجحت بإنهاء نشاط التنظيمات المتشددة في مصر – سابقا-، وتقليل هذا النشاط إلى حد كبير في الجزائر وذلك بعد مواجهات مسلحة، اتسمت بدرجة عالية من الحدة والعنف خاضتها الأجهزة الأمنية والجيش، لكن هذا لا يعني وضع نهاية لتلك الجماعات لطالما استمرت الظروف والعوامل التي أفرزتها كما هي.

- الإستراتيجية الثانية: الاستيعاب.

تتمثل الإستراتيجية الثانية التي انتهجتها وتنتهجها بعض النظم العربية في التعامل مع الحركات الإسلامية في الاستيعاب، وذلك على غرار ما يحدث في الأردن واليمن ولبنان...، حيث تعترف النظم الحاكمة في هذه الدول بالحركات والتنظيمات الإسلامية التي تقبل بالعمل في إطار الوضع السياسي القائم، ولا تنتهج العنف كآلية للتعامل مع هذه الأنظمة الحاكمة، ولذلك يتم السماح لها بتشكيل أحزاب سياسية والمشاركة في الانتخابات، وينطوي هذا الاستيعاب في جانب منه وفي بعض الحالات على عمليات توظيف للتنظيمات الإسلامية من قبل النظم الحاكمة، لخدمة أهدافها ومصالحها، وبخاصة ما يتعلق بالتصدي للتيارات اليسارية والماركسية والقومية، أو على الأقل موازنتها بما يقلص نفوذها الذي يصب حتما في مصلحة النظام، وذلك ما حصل في التجربة الأردنية ، وما حدث أيضا في اليمن في عهد الرئيس السابق عبد الله صالح.

ولكن إذا كانت النظم الحاكمة توظف بعض الحركات الإسلامية من أجل تدعيم مصادر قوتها وترسيخ استمراريتها، فإن الحركات المعنية استفادت وتستفيد أيضا من هذه العلاقة بأشكال مختلفة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقرار حظر الأحزاب السياسية في الأردن عام 1957 لم يشمل حركة الأخوان المسلمين، كما أن التجمع اليمني للإصلاح يعتبر القوة السياسية الثانية في البلاد بعد حزب المؤتمر الشعبي العام، وعلى الرغم من ذلك فان إستراتيجية الاستيعاب لم تمنع حدوث خلافات وتوترات بين النظم الحاكمة والجماعات الإسلامية المعترف بها ، وعادة ما كان يتم حلها بالتفاوض والحوار، مما يحول دون حدوث تدهور حاد في العلاقة بين الطرفين أو وصولها إلى حد القطيعة (مقتدر.2013.ص.237).

- الإستراتيجيةالثالثة :التحالف :

تتمثل الإستراتيجية الثالثة في التحالف بين سلطة حاكمة وحركة إسلامية، وتقدم خبرة السودان خلال التسعينات نموذجا لذلك، حيث حدث تحالف بين نظام "البشير" الذي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري عام 1989والجبهة القومية الإسلامية بزعامة "د.حسن الترابي"، فبعض أنصار الجبهة داخل الجيش شاركوا في الانقلاب، كما شكلت الجبهة سندا قويا للانقلاب منذ اللحظة الأولى، وقد برز تأثيرها في صياغة توجهات النظام على المستويين الداخلي والخارجي، ولكن هذا التحالف سرعان ما انفض عام2000 وذلك على خلفية جملة من التطورات والأسباب التي لا يسع المجال للخوض فيها (قويبي.1995.ص.12-15)

وفي الأخير يمكن القول بأن موضوع العلاقة بين الحركات الإسلامية وقضية التحول الديمقراطي، يثار في صياغات أثرت في معظمها بنحو أو بآخر في طريقة معالجة الموضوع من خلال التالي: (توفيق إبراهيم.1993 .ص. 251):

*__مواجهات السلطة__: في كل مرة تكون القوى الإسلامية طرفا في مواجهة مع السلطة، فإن قضية العلاقة السالفة الذكر تثيرها السلطة للتشديد على الطابع العنيف لهذه القوى الذي يسوّغ مواجهتها والحفاظ على السلطة بما يحقق استقرارها واستمرارها، وعلى العكس قد تثيرها تلك الجماعات والحركات الإسلامية فتعتبر تلك المواجهات المتكررة مؤشرا على استبداد السلطة وعنفها وتخوفها من فعالية الفكر الإسلامي أو من يمثلونه.

*__حالة الأزمة__: عندما تصير الديمقراطية ظاهرة وممارسة في أزمة، يصل العنف والعنف المضاد إلى أقصى مداه، وتعلن حالة الطوارئ من جانب النظام السياسي من أهم المسوغات التي يتخذها ذريعة لإعاقة عملية التحول الديمقراطي.

*__الثورة الإيرانية__: منذ قيامها تثير قضية وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة مجموعة من القضايا الأساسية والفرعية :أهمها على الإطلاق التساؤل حول حال هذه القوى إذا ما اعتلت عرش السلطة السياسية وعلاقتها بالتيارات السياسية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***السياق الرابع**: يبرز ضمن علاقة التيارات الإسلامية بالنظام السياسي، ومنهجها في عملية التغيير ونجاحه بعد ارتضاء قطاع واسع منها بالأسلوب السلمي للوصول للسلطة.

من هنا يمكن أن نلاحظ تأثير هذه الحركات الإسلامية في تنوعاتها الفكرية والتنظيمية على عملية التحول الديمقراطي، إذ يمكن القول بشكل موضوعي أن هناك تأثير إيجابي لبعض الحركات وهناك تأثيرات سلبية للبعض الآخر:

بينما تمثل التأثير الإيجابي الرئيسي في أن الجماعات السياسية التي رفعت شعار الإسلام ثم قبلت مفهوم الديمقراطية– وإن تحفظت على بعض مبادئها- وأعطت مرجعية إسلامية للديمقراطية، أعطت شرعية لهذا النظام في أعين قطاعات عريضة من المواطنين، فعندما شاركت هذه الجماعات كما حدث في بعض الدول العربية كأحزاب إسلامية في الحياة السياسية، أدّت مشاركتها إلى حدوث نوع من الاستقرار والتمثيل الصادق لكافة التنوعات السياسية والاجتماعية في المجتمع.

أما فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية نجد منها تأثير قديم يعود إلى الأربعينيات أين طرحت سحابات من الشك حول مفهوم الديمقراطية، ففي مواجهة النظام المدني الذي يقول نحن نحكم بالدستور، طرحت القرآن بدل الدستور؛أي المفاضلة بين دور الدستور كما هو مفهوم في النظم المدنية و ين القرآن ككتاب سماوي، الأمر الذي عطّل تطور فكرة الديمقراطية وشيوع ثقافتها لاعتقاد البسطاء أنّ الديمقراطية قد تكون متعارضة مع الدّين الذي يؤمنون به.

هذا بالإضافة إلى أنه عندما تنحو بعض هذه الحركات إلى استخدام العنف أيّا كانت أسبابه ودواعيه بخلق حالة من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي والأمني في أي مجتمع من المجتمعات كلما كثر استخدام العنف كمبدأ عام، كلما تقلصت الحريات أو أصبحت أكثر تحديدا وأقل استقرار عما كان (حماد .2001.ص12).

في حين أن الأثر الثالث يتمثل في طرح أفكار معادية للديمقراطية، كأن الشورى غير ملزمة للحاكم، وعدم قبول المساومة مع المرأة و أنّ المسيحي مثلا أقل شأنا من المسلم في الدولة، كلها أفكار أعطت للنخب الحاكمة التي لا تريد استكمال المسيرة الديمقراطية الحجة والمبرر لكي لا تفعل ذلك (هلال.2005.ص.18).

الخاتمة:

تعتبر العلاقة بين الحركات الإسلامية وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي معقدة وشائكة في ظلّ التحولات الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية، خاصة،وأن هذه العلاقة لا تحددها رؤية الإسلاميين للديمقراطية فحسب، بل تحكمها عدة عوامل متباينة تؤثر على عملية الدمقرطة إما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلبا أو إيجابا، و في هذا الإطار خلص الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات و التوصيات الهامة هي كالآتي:

- كون العامل الديني أصبح عاملا مؤثرا وبقوة على الأفراد والمجتمعات وجل مناحي الحياة الاجتماعية، فهذا أدى لا محالة إلى تصاعد تأثير "العامل الديني" على التفاعلات السياسية، ومنه على عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

- الحركات الإسلامية ليست تيارا واحدا موحد، وإنما فيه المتشدد وفيه المعتدل، بتعبير "الشيخ القرضاوي" تيار الوسطية، ومن هذا تختلف رؤية هذه الحركات للديمقراطية بين قابل للفكرة ورافض لها.

- ترتبط طبيعة تأثير الحركات الإسلامية على عملية التحول الديمقراطي بالوطن العربي باستراتيجيات تعاملها مع النظم الحاكمة والقوى السياسية الأخرى، والتي تتراوح بين إستراتيجية القبول بالنظم الحاكمة، والانخراط في العمل السياسي السلمي والمشروع وهذا ما يؤثر إيجابا على الدمقرطة، أو إستراتيجية استخدام القوة وممارسة العنف للإطاحة بهذه النظم الأمر الذي غالبا ما يكون له تأثير سلبي.

- كما يرتبط التأثير الإيجابي أو السلبي للحركات الإسلامية على عملية التحول الديمقراطي بالمنطقة العربية باستراتيجيات تعامل النظم الحاكمة والتي نجدها على الأغلب تراوحت بين ثلاث استراتيجيات: الإقصاء أو الاستبعاد، الاستيعاب،وإما التحالف، لكن الملاحظ أن في كل الاستراتيجيات لم تلعب الحركات الإسلامية دورا إيجابيا بارزا في عملية الدمقرطة، وإن تفاوتت درجة الدور السلبي من إستراتيجية إلى أخرى، وذلك نتيجة الحيطة والحذر التي تبنتها النظم الحاكمة في تعاملها مع هذه الحركات وإن سمحت لها بأن تحقق مكاسب ملموسة على مستوى العمل السياسي.

- المتفق عليه أن الحركات الإسلامية لم تساهم في تفجير ما عرف بثورات الربيع العربي بالمنطقة العربية، وإن شاركت لاحقا مثلها مثل بقية القوى والتنظيمات السياسية الأخرى، لكنها كانت المستفيد الأكبر في الدول التي شهدت تلك الانتفاضات، حيث قامت ثورة 25 يناير بمصر بإعادة تشكيل المشهد السياسي بشكل جذري، وهذا ما بدا واضحا بالنسبة لحركة الإخوان المسلمين التي انتقلت من حركة معارضة إلى حزب حاكم.

المراجع:

1.حماد.وآخرون.(2001) الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة ط2. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

2.نويهض.وليد.(2009).العقد السياسي:الإسلاميون والدولة والمسألة الديمقراطية (1984-1996). ط2.البحرين: شركة دار الوسط للنشر والتوزيع.

3 . هويدي. فهمي. (1993).الإسلام والديمقراطية، ط.01.القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

4. المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. أحمد عوض. إبراهيم .وآخرون(.1993).التحولات الديمقراطية في الوطن العربي.ط1.القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية.

6. توفيق إبراهيم. حسن .(1992) .ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

*. نجد"الترابي" يعترض على هذا المنهج من ناحيتين: ناحية الحرية الإباحية التي يقدسها والجنوح الواضح نحو ممارسة السلطة المطلقة بعيدا عن قيد الإيمان و حكم الشرع و لا يخفى أن هذه الاعتراضات هي أساسا اعتراضات على جوهر الديمقراطية الفلسفي. و من ناحية أخرى لا يتردد حرصا على الشفافية في إعلان نية الحركة في التحفظ عن بعض جوانب الديمقراطية، إذ يقول في هذا الصدد: " لا تتنكب الحركة للديمقراطية باستخفاف أو غدر، و لكنها لا تتوهم أن الإصلاح كله و دائما ديمقراطي المنهج".

7. حرب .أسامة الغزالي.(1987).العنف و السياسة في الوطن العربي.عمان: مندى الفكر العربي.

8. القرآن الكريم. سورة الممتحنة. الآية: 08.

9. العوضي .هشام .وآخرون.(1997).الإسلاميون و الحوار مع العلمانية و الدولة و الغرب. ط.1. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر و التوزيع.

10. قويبي. حامد عبد الماجد .(1995) .الأنظمة العربية و الحركة الإسلامية مع الإشارة لحالة مصر.القاهرة: مركز الإعلام العربي.

11.مقتدر. رشيد .(2013)"القوى الإسلامية و التحالفات المبرمة قبل الربيع العربي و بعده: محاولة للفهم". الإسلاميون و نظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات و تجارب. ط.1.قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

12. قويبي.حامد عبد الماجد. مرجع سبق ذكره.

13. توفيق إبراهيم .حسن. مرجع سبق ذكره.

14. حماد .مجدي .وآخرون، مرجع سبق ذكره.

* ففي مجتمعاتنا العربية ليس لدينا شعور كبير بالتقدير و الاحترام للأقليات الدينية التي تعيش بيننا، فنحن نتحدث عن هذا لكن في الممارسة لا نفعله و لا نحترم أي مجلس من المجالس الذي قد يخالفوننا فيه بالرأي، و بالتالي فبعضنا و في أماكن عامة نعطي لأنفسنا الحق في الحديث عن تحقير لمعتقدات أشخاص آخرين، و مثل هذه النزعات مع تصاعد التيارات المتشددة أدّت في واقع الأمر في مجتمعات عربية إلى انقسامات عمودية، أي إضعاف مفهوم الدولة الوطنية، للمزيد أنظر في: هلال .علي الدين .و آخرون.(2005)، المشروع البحثي المشترك: مشكلات التحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة.

15 . المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com